الأمم المتحدة

A/75/86–E/2020/62

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 May 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البند 62 من القائمة الأولية*

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام 2020

البند 16 من جدول الأعمال

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

موجز

في القرار 29/2019 المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار 243/74 المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يُقدَّم عملا بالقرارين الصادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المتواصلة، لا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

* A/75/50.

20-07010 (A) 220620 010720

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 29/2019 عن شواغله إزاء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وطالبت الجمعية العامة، في قرارها 243/74، إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر. وتقدم هذه المذكرة معلومات عن التطورات ذات الصلة بما ورد ذكره أعلاه.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

2 - كما ذُكر سابقاً، فإن السياسات الإسرائيلية للتنظيم والتخطيط العمرانيين في المنطقة جيم، التي تشكل 60 في المائة من الضفة الغربية، والقدس الشرقية، هي سياسات تمييزية وتُعد غير متوافقة مع المتطلبات التي يقتضيها القانون الدولي. وفي حين أن هذه السياسات تخصص الأراضي على وجه الحصر تقريباً للمستوطنات الإسرائيلية أو للجيش الإسرائيلي، وتيسر نمو المستوطنات الإسرائيلية، فإنها تجعل من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء[1]. وبلغ متوسط معدل الموافقة على طلبات الفلسطينيين للحصول على تصاريح البناء في المنطقة جيم خلال العقد الثاني من الألفية ما بين 3 و 4 في المائة[2]. ونتيجة لذلك، يضطر العديد من الفلسطينيين إلى البناء دون ترخيص، مما يعرضهم لخطر الإخلاء وهدم المنازل والتشريد[3].

3 - ولا تزال بيئة العمليات في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتسم بالتجزؤ الإقليمي والقيود المنهجية على توسع المجتمعات الفلسطينية وترابطها في المستقبل، ولا سيما في المنطقة جيم[4].

4 - كما تنطوي السياسات والممارسات الإسرائيلية على التمييز في تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، يشكل الفلسطينيون 30 في المائة من السكان في القدس. وهم يدفعون 40 في المائة من إجمالي قيمة الضرائب التي تجمعها البلدية الإسرائيلية، ومع ذلك، فإن البلدية لا تخصص سوى 8 في المائة من الإيرادات الضريبية للخدمات المقدمة للفلسطينيين[5].

(1) انظر A/HRC/43/67، الفقرة 30.

(2) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الضفة الغربية، المنطقة جيم: المخاوف الإنسانية الرئيسية"، صحيفة وقائع، 21 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(3) إسهامات برنامج الأمم للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

(4) إسهامات موئل الأمم المتحدة.

(5) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالي د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات"، 29 آذار/مارس 2020.

5 - ولا يزال الفلسطينيون في الأرض المحتلة يخضعون لمجموعة معقدة من النظم القانونية الإسرائيلية والفلسطينية. ففي الضفة الغربية، يُطبَّق القانون المحلي الإسرائيلي خارج الحدود الإقليمية على المستوطنين الإسرائيليين، بينما يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي بالإضافة إلى النظام القانوني الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تطبَّقُ معاييرُ أدنى لحقوق الإنسان على المشتبه فيهم والمدعى عليهم من الفلسطينيين مقارنة بالمشتبه فيهم والمدعى عليهم من الإسرائيليين. ويمثل تطبيق نظامين قانونيين مختلفين في نفس الإقليم على أساس الجنسية أو الأصل لا غير تمييزا في جوهره، وينتهك مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يمثل ركنا أساسيا من أركان الحق في محاكمة عادلة. ويثير أيضا تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي على المستوطنين وتطبيق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية شواغل تتعلق بالتزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام القوانين السارية في الأرض التي تحتلها، ما لم تمنعها من فعل ذلك اعتبارات قهرية[6].

6 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، أنشأ المستوطنون بؤرة استيطانية جديدة، هي كيدار، شرق القدس. واحتجاجا على ذلك، أقام الفلسطينيون خيمة على بعد ما يقرب من عشرة أمتار من البؤرة الاستيطانية. وفي عملية تكشف على ما يبدو عن تطبيق تمييزي للقانون الإسرائيلي، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم الخيمة بعد ذلك بيومين، ولكنها لم تفكك البؤرة الاستيطانية. وحتى عندما تكون أوامر الهدم التي تستهدف السكان الفلسطينيين والمستوطنين قابلة للمقارنة من حيث النسب المئوية، يبدو أن تنفيذها يؤثر في الفلسطينيين بشكل غير متناسب بالنظر إلى التفاوت في مساحة الأراضي المخصصة للفلسطينيين وبناء المستوطنات[7].

العنف واستخدام القوة

7 - تُلزَم إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها، إلى أقصى حد ممكن، من أجل عودة النظام العام والحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة وحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف، في جميع الظروف (انظر A/74/357، الفقرة 26)[8].

8 - ولا تزال ممارسات القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية تثير القلق، لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة، وفي بعض الحالات القوة غير المبررة التي تصل إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة[9].

9 - ويشكل اللجوء المتكرر من جانب قوات الأمن الإسرائيلية إلى استخدام وسائل مكافحة الشغب ضد الأطفال داخل أو قرب المدارس القريبة من المستوطنات مصدر قلق بالغ بشكل خاص. وتكشف الحالات الموثقة عن استخدام القوة دون مبرر وانتهاكات لحق الأطفال الفلسطينيين في السلامة البدنية والعقلية[10].

---

(6) انظر A/71/86-E/2016/13، الفقرة 7؛ و A/72/90-E/2017/71، الفقرة 4؛ و A/73/87-E/2018/69، الفقرة 3؛ وانظر أيضا A/HRC/43/67، الفقرة 29.

(7) انظر A/HRC/43/67، الفقرتان 11 و 12.

(8) انظر الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907، المادتان 43 و 46؛ واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 27.

(9) انظر A/74/468، الفقرة 10. انظر أيضا قواعد لاهاي، المادتان 43 و 46؛ واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 27.

(10) انظر A/74/357، الفقرة 68.

10 - وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020، قُتل 113 فلسطينيا، من بينهم 21 طفلا (20 فتى وفتاة واحدة) و 7 نساء، بينما قُتل 764 10 فلسطينيا آخرين، منهم 413 امرأة و 247 4 طفلا (106 4 فتى و 141 فتاة) على يد الجيش الإسرائيلي أو قوات الأمن الإسرائيلية أو المستوطنين الإسرائيليين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قُتل 299 شخصا وأصيب 696 32 شخصا. وحصل ما لا يقل عن 18 من حالات الوفيات، بما في ذلك وفاة 6 أطفال، و 605 7 من الإصابات، بما في ذلك إصابة 784 2 طفلا (714 2 فتى و 70 فتاة)، خلال المظاهرات، التي كانت في معظمها متعلقة باحتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة[11]. ولا يزال ارتفاع معدل الإصابات الشديدة خلال المظاهرات يشكل ضغطا على قطاع صحي مثقل أصلا بالأعباء[12].

11 - ومنذ بداية احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة في 30 مارس/آذار 2018، سجلت منظمة الصحة العالمية 565 حادثة تتعلق بالعاملين في مجال الرعاية الصحية والنقل والمرافق في غزة. وقُتل ثلاثة من العاملين في مجال الرعاية الصحية كانوا يرتدون ما يدل بوضوح على عملهم في هذا المجال وأصيب 844 آخرون. ولحقت أضرار بما مجموعه 118 سيارة إسعاف، و 10 أشكال أخرى من وسائل النقل الطبي، ومستشفى واحد، و 6 مرافق صحية. وفي عام 2019 سُجل ما مجموعه 68 حادثة تعرض لها عاملون في مجال الرعاية الصحية في الضفة الغربية، بما في ذلك 33 اعتداء بدنياً على موظفي الرعاية الصحية و 9 حوادث تمت فيها إعاقة وصول الأفرقة الطبية. وقُتل أحد المسعفين يبلغ من العمر 17 عاما بالرصاص في مخيم الدهيشة للاجئين بينما كان يقدم المساعدة الطبية خلال غارة شنها الجيش الإسرائيلي[13].

12 - وأعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة عن بالغ قلقها إزاء ثقافة الإفلات من العقاب السائدة، ولا سيما في الحالات المتعلقة بالاستخدام المفرط والواضح للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء[14].

13 - وقد أعلنت إسرائيل بدء التحقيقات في عمليات قتل لأشخاص فلسطينيين، بمن فيهم طفلان. ومع ذلك، لم يتم النظر سوى في 55 حالة من أصل 226 حالة، وفتحت الجهات العسكرية 10 تحقيقات جنائية، بالإضافة إلى 3 تحقيقات أخرى فتحتها الشرطة. وتشير تقارير وسائل الإعلام إلى أن عددًا من التحقيقات التي تم فتحها سابقًا قد أغلق دون تقديم أي لوائح اتهام. وحُكم على جندي واحد فقط بالسجن لمدة شهر واحد - وسيقضي هذا الحكم من خلال الأشغال العسكرية، لإطلاقه النار بصورة غير قانونية على متظاهر مراهق يبلغ من العمر 15 عاماً. وبالمثل، ذكر المحامي العام العسكري أنه من بين 360 حادثة تضمنت انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني، على امتداد السياج الحدودي لغزة، تم إغلاق ملفات 189 قضية حتى آب/أغسطس 2018 دون توجيه تهم جنائية أو اتخاذ أي إجراء آخر، باستثناء إدانة ثلاثة جنود بتهمتي السرقة والنهب[15].

---

(11) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "بيانات عن الإصابات"، متاحة على العنوان الشبكي: www.ochaopt.org/data/casualties (تم الاطلاع عليها في 31 آذار/مارس 2020).

(12) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(13) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(14) A/74/356 الفقرة 46.

(15) انظر A/74/468، الفقرتان 12 و 13؛ Israel Defense Forces, "Operation Protective Edge legal updates", available at www.idf.il; Judah Ari Gross, "In first, soldier convicted over killing of Gaza rioter, gets one-month sentence", *Times of Israel,* 29 October 2019.

عنف المستوطنين

14 - يؤثر العنف الذي يمارسه المستوطنون سلبا على حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحقوق في الأمن الشخصي، وحرية التنقل، والخصوصية، والحياة الأسرية، والمستوى المعيشي اللائق، والعمل، والتعليم[16]. وإلى جانب عدم قيام السلطات الإسرائيلية بحماية السكان الفلسطينيين ومحاسبة مرتكبي العنف، يشكل العنف الذي يمارسه المستوطنون عاملا هاما في إيجاد البيئة القسرية التي قد لا تترك لبعض الفلسطينيين أي خيار آخر سوى مغادرة أماكن إقامتهم. ويمكن أن تكون التحركات غير الطوعية من هذا القبيل بمثابة نقل قسري[17].

15 - وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 340 هجوماً أسفرت عن وقوع إصابات أو أضرار في ممتلكات الفلسطينيين، بزيادة بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2018 و 116 في المائة مقارنة بعام 2017. وقد أُصيبت 7 فتيات فلسطينيات و 54 فتى في هذه الهجمات في الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020[18].

16 - ولئن كانت السلطات تبذل جهودا لمنع العنف المرتبط بالمستوطنين والتحقيق فيه، يتعين اتخاذ المزيد من التدابير من أجل منع حالات العنف الذي يرتكبه المستوطنون والتحقيق فيها ومقاضاة الجناة. وفي تقرير صدر في آب/أغسطس 2019، أدرجت وزارة العدل الإسرائيلية 118 تحقيقاً في جرائم يدعى أن المستوطنون قد ارتكبوها ضد الفلسطينيين للفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى حزيران/يونيه 2019. وفي حين قُدمت 11 لائحة اتهام، بما في ذلك في القضايا التي فُتحت في السنوات السابقة، ووصلت قضيتان إلى مرحلة المحاكمة، لم يسفر أي منها عن إدانة[19].

17 - ولا يزال أيضا من المألوف، على النحو الذي سبق توثيقه، ألا تمنع قوات الأمن الإسرائيلية هجمات المستوطنين أو أن تخفق في الرد على الهجمات التي تحدث في حضورها. وعلاوة على ذلك، بدا في بعض الحالات أن قوات الأمن الإسرائيلية تساعد المستوطنين في تنفيذ الهجمات، وبدا أنها قد استخدمت فيها القوة ضد السكان المشمولين بالحماية بدلاً من حمايتهم. ووقعت عدة حوادث في منطقة H2 في الخليل في حضور قوات الأمن الإسرائيلية، وفي بعض الأحيان بمشاركة مباشرة من تلك القوات، أو أعقبتها تدابير وعمليات ضد الفلسطينيين[20].

18 - وفي الأسابيع التي أعقبت تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 13 نيسان/أبريل، وقعت 53 هجمة للمستوطنين أسفرت عن إصابات أو أضرار في الممتلكات، مما يمثل زيادة بنسبة 80 في المائة مقارنة بكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020[21].

---

(16) انظر A/HRC/40/42، الفقرة 24.

(17) انظر A/74/357، الفقرة 38.

(18) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "بيانات عن الإصابات" (تم الاطلاع عليها في 31 آذار/مارس 2020).

(19) انظر A/HRC/43/67، الفقرة 27.

(20) انظر A/74/357، الفقرات 50 و 54 و 55 و 75؛ وانظر أيضا بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "تحت غطاء الأمن: السياسة الإسرائيلية في مدينة الخليل كوسيلة لنقل سكانها الفلسطينيين قسريا" (القدس، 2019).

(21) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "حماية المدنيين، الأرض الفلسطينية المحتلة"، 17-30 آذار/مارس 2020. متاح على العنوان الشبكي: www.ochaopt.org/sites/default/files/protection_of_civilians_17_30_march_2020.pdf.

الاحتجاز وإساءة المعاملة

19 - بحلول 31 آذار/مارس 2020، كان هناك 488 4 "موقوفا أمنيا" وسجينا فلسطينيا محتجزين في السجون الإسرائيلية، من بينهم 194 طفلا، و 43 امرأة، و 7 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وكان هناك ما مجموعه 424 فلسطينياً، من بينهم 3 نساء وقاصران على الأقل، رهن الاحتجاز الإداري[22].

20 - ولا يزال معظم السجناء الفلسطينيين محتجزين في إسرائيل، التي تفرض في كثير من الحالات، قيودا على حق المحتجزين في الزيارات الأسرية من الضفة الغربية وقطاع غزة[23].

21 - ولا تزال هناك شواغل بشأن احتمال الاحتجاز التعسفي من قِبل السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك الاحتجاز الإداري دون تهمة. فالمحتجزون الإداريون يُحتجزون دون محاكمة أو تهمة، وكثيرا ما يستند الاحتجاز الإداري إلى معلومات سرية لا يجري إطلاع المشتبه فيهم أو محاميهم عليها. وهذا الاحتجاز قابل للتجديد لمدة ستة أشهر، وعادة ما يتم تجديده. وهو يخضع لأوامر موقعة من سلطة عسكرية (أي سلطة غير قضائية)[24].

22 - ومما يثير القلق أيضا استمرار التقارير الواردة عن إساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتعذيبهم، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. وتفيد التقارير بأن النساء والفتيات يتعرضن للتحرش الجنسي والاعتداء اللفظي والاعتداء البدني. وهن يُحتجزن في سجون لا تلبي مرافقها الاحتياجات الخاصة بنوع الجنس ولا تقدم خدمات اجتماعية تراعي الاعتبارات الجنسانية[25].

23 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أصدرت محكمة العدل العليا في إسرائيل حكما يؤيد مشروعية "أساليب التحقيق الخاصة" في ظروف معينة، وذلك ما قد يشكل سابقة لقضايا أخرى يمكن فيها أجهزة الأمن الإسرائيلية اللجوء إلى الإكراه البدني والنفسي[26].

24 - وقد أبلغ الأطفال عن سوء المعاملة أثناء الاعتقال والنقل والاحتجاز، بما في ذلك انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة، من جانب الجيش الإسرائيلي وأجهزة الشرطة والأمن، فضلا عن مصلحة السجون الإسرائيلية[27]. وهذا يعزز الشواغل الخطيرة إزاء هذه الممارسات فيما يتعلق بحقوق الطفل الفلسطيني، ولا سيما في مرحلة الاعتقال، بما في ذلك الممارسات الرامية إلى انتزاع الاعترافات[28].

25 - وتفيد التقارير بأنه، منذ عام 2000، جرى اعتقال 000 8 طفل فلسطيني على الأقل وملاحقتهم قضائيا في نظام القضاء العسكري الإسرائيلي[29].

---

(22) بتسيلم، "معطيات حول الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية" (تم الاطلاع عليه في 11 أيار/مايو 2020)؛ ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، "إحصاءات" (تم الاطلاع عليه في 11 أيار/مايو 2020).

(23) انظر A/74/468، الفقرة 16.

(24) انظر A/74/356، الفقرة 32 و A/74/468، الفقرة 16.

(25) E/ESCWA/ECW/2019/TP.2.

(26) A/74/468، الفقرة 16.

(27) إسهامات اليونيسف.

(28) انظر A/74/468، الفقرة 18.

(29) انظر A/73/499، الفقرة 69.

26 - وقد وثقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عددا من عمليات اعتقال الأطفال التي حدثت أثناء الليل، بالإضافة إلى عدد من الحالات التي لم يتمكن فيها الآباء أو الأوصياء من مرافقة الأطفال المقبوض عليهم بعد احتجازهم[30].

27 - وأظهرت شهادات 641 طفلاً فلسطينياً احتُجزوا وحوكموا على يد الجيش الإسرائيلي بين عامي 2015 و 2019 ما يلي: 72 في المائة منهم تعرضوا للعنف البدني؛ و 94 في المائة تم تقييد أيديهم؛ و 85 في المائة تم عصب أعينهم؛ وألقي القبض على 54 في المائة من منازلهم في منتصف الليل؛ و 61 في المائة عانوا من الإساءة اللفظية أو الإذلال أو التخويف؛ وجرى استجواب 97 في المائة دون حضور أحد أفراد الأسرة؛ وأرغم 22 في المائة منهم على اتخاذ وضعيات مجهدة؛ وقام 56 في المائة منهم بالتوقيع على وثائق باللغة العبرية، التي لا يفهمها معظم الأطفال الفلسطينيين[31].

28 - واستمرت عمليات الاعتقال، ولا سيما في القدس الشرقية، حتى بعد ظهور جائحة كوفيد-19 في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت هذه الاعتقالات العاملين الصحيين المتطوعين الذين يوزعون مواد للتوعية بالمخاطر المتصلة بالجائحة[32].

تشريد السكان

29 - لا تزال هناك شواغل بشأن مجموعة من السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية ومدينة الخليل، بما في ذلك هدم المنازل والمدارس والقضاء على سبل العيش والتهديد بالقيام بذلك؛ والحرمان من البنية التحتية للخدمات؛ وفرض القيود على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي؛ وعنف المستوطنين وضعف إنفاذ القانون ردا على المستوطنين العنيفين؛ وإلغاء حقوق الإقامة، من حيث أن هذه العوامل تؤدي إلى خلق بيئة قسرية[33].

30 - ويمكن أن يكون التشريد القسري والنقل إلى مناطق سكنية بديلة، نتيجة لهذه السياسات، بمثابة نقل قسري إذا نُفِّذ دون موافقة حرة وعلم مسبق من الأفراد الذين ينتقلون، مما يمثل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل النقل القسري انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ويصل إلى حد جريمة الحرب[34].

31 - وأدت الزيادة في عدد عمليات الهدم وهجمات المستوطنين في عام 2019 إلى ازدياد حدة البيئة القسرية[35]. وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020، أدت عمليات هدم إسرائيل للهياكل إلى تشريد 849 فلسطينيا، معظمهم من النساء (221) والأطفال (435، بمن فيهم 189 فتاة)، وأثرت سلبا على سبل كسب العيش وتوفير الخدمات لآلاف الآخرين[36].

---

(30) إسهامات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

(31) الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات، "الأطفال الفلسطينيون في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي"، 5 آذار/مارس 2020، متاح على العنوان الشبكي: https://nowaytotreatachild.org.

(32) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(33) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *استعراض عام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020: الأرض الفلسطينية المحتلة*، كانون الأول/ديسمبر 2019، متاح على العنوان الشبكي https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_2020-final.pdf.

(34) انظر A/74/88-E/2019/72، الفقرة 32.

(35) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *استعراض عام للاحتياجات الإنسانية، 2020*.

(36) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأرض الفلسطينية المحتلة: بيانات عن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية". متاح على العنوان الشبكي: www.ochaopt.org/data/demolition (تم الاطلاع عليه في 31 آذار/مارس 2020).

32 - وقد يسرت إسرائيل استيلاء المستوطنين على الممتلكات في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والخليل، مما أدى في كثير من الأحيان إلى طرد الأسر الفلسطينية. وبحلول نهاية عام 2019، كان نحو 877 فلسطينياً في القدس الشرقية معرضين لخطر الإخلاء في الوقت الذي تسعى فيه منظمات المستوطنين إلى السيطرة على ممتلكاتهم[37].

33 - ولا تزال نية حكومة إسرائيل المعلنة بنقل آلاف الفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم تشكل شاغلا رئيسيا. وهناك نحو 18 مجتمعاً محلياً في القدس الشرقية وحولها معرضا بوجه خاص لخطر الإخلاء القسري[38].

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

34 - سجلت عمليات الهدم، والنزوح الناتج عنها في عام 2019، أعلى مستوياتها منذ عام الذروة في عام 2016 (وهي السنة التي سجلت أعلى مستوى على الإطلاق منذ أن بدأت الأمم المتحدة في جمع البيانات بشكل منتظم)[39]. وشهد شهر نيسان/أبريل 2019 أكبر عدد من عمليات الهدم في القدس الشرقية في شهر واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمليات التسجيل المنتظمة لهذه البيانات في عام 2009[40]. وشهد ذلك الشهر أيضا أعلى مجموع من عمليات الهدم في يوم واحد في القدس الشرقية منذ عام 2009، إذ هُدم 31 مبنى في يوم واحد[41].

35 - وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020، هدمت السلطات الإسرائيلية 608 مبان يملكها فلسطينيون، بما في ذلك 257 منزلا[42]. وفي ثلاث حالات، لم يُسمح لأصحاب المنازل بإجلاء أمتعتهم من منازلهم قبل تنفيذ عمليات الهدم[43].

36 - وفي الفترة ما بين إعلان حالة الطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب كوفيد-19، في 5 آذار/مارس و 31 آذار/مارس، فرضت السلطات الإسرائيلية هدم 40 مبنى أو هدمها ذاتيا أو الاستيلاء عليها، مما أدى إلى تشريد 26 فلسطينيا وأثر على أكثر من 260 آخرين[44].

---

(37) انظر A/HRC/43/67، الفقرة 33.

(38) المرجع نفسه؛ وانظر أيضا: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير حماية المدنيين، 7-20 كانون الثاني/يناير 2020"، متاح على العنوان الشبكي: https://www.ochaopt.org/poc/7-20-january-2020؛ و Marya and Farah, *Occupying Jerusalem's Old City: Israeli Policies of Isolation, Intimidation and Transformation* (Ramallah, Al-Haq, 2019).

(39) إسهامات الأونروا.

(40) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*.

(41) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، التقرير المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، 26 أيلول/سبتمبر 2019.

(42) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأرض الفلسطينية المحتلة: بيانات عن عمليات الهدم والتشريد في الضفة الغربية"، (اطلع عليها في 31 آذار/مارس 2020).

(43) مؤسسة الحق، "تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019"، 16 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(44) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "حماية المدنيين، الأرض الفلسطينية المحتلة"، 17-30 آذار/مارس 2020.

37 - وما بين عامي 2006 و 2019، هدمت إسرائيل ما لا يقل عن 537 1 وحدة سكنية فلسطينية في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، مما جعل 732 6 شخصا، من بينهم 382 3 طفلا على الأقل، بلا مأوى[45]. وعلاوة على ذلك، هدمت إسرائيل، منذ بداية الاحتلال، حوالي 000 50 وحدة سكنية بشكل كامل، ودمرت أكثر من 000 100 وحدة تدميرا جزئيا[46].

38 - وتبرر السلطات الإسرائيلية الغالبية العظمى من عمليات الهدم بغياب تصاريح بناء، التي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها في المنطقة جيم والقدس الشرقية. ونتيجة لذلك، صدر أكثر من 500 12 أمر هدم في حق ممتلكات فلسطينية بسبب عدم وجود هذه التصاريح وهي لم تنفذ بعد. ويفتقر ما لا يقل عن ثلث جميع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل[47].

39 - وفي أبريل/نيسان 2019، أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية الأمر العسكري رقم 1797 الذي يسمح بهدم أو مصادرة المباني غير المرخصة التي تعتبر "جديدة"، في غضون 96 ساعة من صدور الإخطار بالإزالة[48]. وعلاوة على ذلك، دخل تعديل على قانون التخطيط والبناء حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر 2019 يجيز التعجيل بعمليات الهدم في القدس الشرقية. وتثير هذه التدابير قلقا بالغا إزاء التعجيل بعمليات الهدم بالاستناد إلى نظام التقسيم والتخطيط الإسرائيلي الذي يتسم بالتمييز، وهي تحد بقدر أكبر من فرص الفلسطينيين في اللجوء إلى القضاء[49].

40 - وواصلت السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم العقابية لمنازل أسر فلسطينيين مشتبه في قتلهم لإسرائيليين، وهو إجراء قد يصل إلى حد العقاب الجماعي[50]. وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020، نفذت إسرائيل ثماني عمليات هدم من هذا القبيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية ودمرت 15 مبنى[51].

41 - وقامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ومصادرة 127 مبنى كانت قد قُدمت إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في المنطقة جيم والقدس الشرقية كمساعدة إنسانية، متذرعة في ذلك بغياب التنسيق[52]. وأُفيدَ بأن إسرائيل كانت تعتزم بيع الأغراض التي صودرت من المجتمعات المحلية الفلسطينية بالمزاد العلني، بما في ذلك سبعة مرافق إنسانية ممولة من جهات مانحة، بما في ذلك مرافق مدرسية وخيام وسقائف معدنية[53].

---

(45) بتسيلم، "معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في الضفة الغربية (لا يشمل شرقي القدس)" (اطلع عليها في 15 آذار/مارس 2020).

(46) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالي د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات".

(47) إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(48) انظر الاتحاد الأوروبي، مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)، "التقرير النصف السنوي عن عمليات الهدم والمصادرة في الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية، الفترة المشمولة بالتقرير: 1 كانون الثاني/يناير - 30 حزيران/يونيه 2019"؛ انظر أيضا A/74/468، الفقرة 4.

(49) انظر A/HRC/43/67، الفقرة 32.

(50) انظر A/74/468، الفقرة 22.

(51) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأرض الفلسطينية المحتلة: بيانات عن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية" (اطلع عليه في 31 آذار/مارس 2020).

(52) إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(53) انظر A/74/356، الفقرة 28.

42 - وفي عام 2019، سجلت الأونروا إصدار 51 أمرا بمصادرة 494 17 دونما[54] من الأراضي التي يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية[55].

43 - ونتيجة للعمليات العسكرية التي تستهدف غزة، هُدم في الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، نحو 144 مأوى تدميرا كاملا ولحقت أضرار جزئية بنحو 482 1 مأوى، وفقاً لوزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية[56].

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية

44 - أكدت الجمعية العامة، في قرارها 255/73، أن ما تقوم به إسرائيل من تشييد للجدار والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويؤكَّد ذلك في قرارات أخرى، مثل قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أكد فيه المجلس من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبةً كبرى أمام تحقيق السلام الدائم والشامل.

45 - ويعد إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بمثابة نقل تقوم به إسرائيل لسكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني[57].

46 - وتعوق المستوطنات قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم وتعوق التنمية والعمالة وسبل العيش[58].

47 - وبحلول نهاية عام 2018، كان هناك نحو 671 007 مستوطنين إسرائيليين يقيمون في الضفة الغربية (614 228 مستوطناً في القدس الشرقية) في 150 مستوطنة (بما يشمل 13 مستوطنة في القدس الشرقية)، و 26 بؤرة استيطانية مأهولة كأحياء استيطانية، بالإضافة إلى 128 بؤرة استيطانية[59].

48 - وشهد عام 2019 زيادة كبيرة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بأكثر من الضعف في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وقدمت السلطات الإسرائيلية خططا لبناء 700 13 وحدة استيطانية، وصلت 000 4 وحدة منها إلى المرحلة النهائية من الموافقة، وأعلنت عن مناقصات تخص 400 2 وحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قُدّمت طلبات بشأن 500 5 وحدة، وأُعلن عن مناقصات بشأن 300 3 وحدة. وفي مستوطنات القدس الشرقية المحتلة، شهدت 300 1 وحدة سكنية تقدما، مقابل 100 2 وحدة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأُعلن عن مناقصات بشأن 100 2 وحدة سكنية، بما في ذلك 077 1 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات همتوس الواقعة بين حي بيت صفافا الفلسطيني في

(54) يعادل الدونم 000 1 متر مربع.

(55) إسهامات الأونروا.

(56) إسهامات الأونروا.

(57) انظر A/74/357، الفقرة 74.

(58) إسهامات منظمة العمل الدولية؛ انظر أيضا A/74/357.

(59) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ”معالي د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات“.

القدس الشرقية وبيت لحم، وهو ما يعيق ارتباط بيت صفافا بأي دولة فلسطينية مقبلة. وعلاوة على ذلك، أعلنت إسرائيل في 25 شباط/فبراير عن تقديم خطتين (500 3 وحدة) في منطقة E-1 من شأنهما أن توسعا، إذا ما نُفذتا، مستوطنة معاليه أدوميم في اتجاه القدس، وتقطعا الصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وتقوضا بشدة إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء. وبشكل عام، من المقرر أن يشيد نحو 30 في المائة من الوحدات التي قُدّمت، أو حصلت على الموافقة أو أعلن عن مناقصات بشأنها، في مواقع نائية، في عمق الضفة الغربية المحتلة[60].

49 - وأُنشئت أحد عشر بؤرة استيطانية جديدة في حين يجري إضفاء الطابع القانوني على 35 بؤرة أخرى على الأقل[61]. ويبدو أن إنشاء البؤر الاستيطانية يمثل جزءا من سياسة رسمية تشجع السلطات الإسرائيلية بموجبها المستوطنين على الاستيلاء على الأراضي من خلال مشاريع زراعية[62].

القيود المفروضة على التنقل والوصول

50 - نظرا إلى أن حرية التنقل شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في تكوين أسرة والحق في الصحة والحق في التعليم، فإن إغلاق المعابر، إلى جانب ما اتصل بذلك من ممارسات مفروضة من السلطات الإسرائيلية، وخاصة تقييد حرية التنقل، كان له أثر مدمر على حياة السكان الفلسطينيين وعلى الأسر بشكل خاص[63][64]، وأثر مركب على النساء والفتيات[65].

51 - وقد أدت هذه القيود إلى تجزئة المشهد الفلسطيني، بما يشمل فصل غزة عن الضفة الغربية. فقد تسببت في ظهور مجتمعات معزولة، وتقويض التماسك الاجتماعي، وتفكيك الهوية المشتركة، وخفضت النشاط الاقتصادي في صفوف السكان الفلسطينيين بما يعتريهم من تجزؤ، وكذلك فيما بينهم[66]. فحوالي ثلث سكان غزة لديهم أقارب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبما أن الزيارات العائلية ليست معيارا من معايير السفر، تبقى العديد من العائلات منفصلة عن بعضها على مدى سنوات.

إغلاق غزة

52 - منذ حزيران/يونيه 2007، في أعقاب سيطرة حركة حماس على غزة، لا تزال حالات الإغلاق هناك تؤثر على حركة البضائع والأشخاص وتقوّض الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في غزة، وتؤثر على جميع مناحي حياتهم. وقد يصل الحصار إلى حد العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي. علاوة على ذلك[67]، لا يزال الإغلاق يشكل عائقا رئيسيا أمام الجهود المبذولة لمكافحة وباء كوفيد-19.

(60) انظر A/75/84-E/2020/61.

(61) حركة السلام الآن، "المستوطنات"، متاح على العنوان الشبكي: https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population (اطُّلع عليه في 31 آذار/مارس 2020).

(62) انظر A/HRC/43/67، الفقرة 10.

(63) انظر A/74/468، الفقرة 26.

(64) انظر A/74/88-E/2019/72، الفقرة 50.

(65) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(66) إسهامات اليونيسيف.

(67) انظر A/74/356، الفقرة 38 و A/74/88-E/2019/72.

53 - وتغيّر إسرائيل بصورة متقطعة التدابير التي تشمل الإغلاق، مبررة تلك التدابير، في عدة مناسبات، بالعنف وإطلاق نيران صاروخية على السكان المدنيين من غزة. ومن شأن التدابير التي يفرضها أولئك المسؤولون على أشخاص لم يرتكبوا أعمال العنف المذكورة أن ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي[68]، لما لها من جوانبَ عقابية، ولا سيما ما تخلّفه على جميع سكان غزة من أثر شديد متعلق بحقوق الإنسان.

54 - ووحدها فئات معينة من الناس، ولا سيما المرضى والتجار وموظفو المنظمات الدولية، يحق لها التقدم بطلبات للحصول على تصاريح خروج عن طريق إسرائيل. وفي شباط/فبراير، تمت الموافقة على 2 000 تصريح إضافي لفائدة التجار، وتفيد التقارير بأن العديد منهم عمال يعملون في إسرائيل[69]. وبلغ معدل الموافقة على طلبات التصاريح التي تقدم بها مرضى في غزة في عام 2019 نسبة 65 في المائة، مع رفض 9 في المائة منها وتأخير 26 في المائة حيث لم يكن أصحابها قد تلقوا ردا على طلباتهم بحلول تاريخ المواعيد الطبية التي طُلبت تصاريح بشأنها. وقد وجدت منظمة الصحة العالمية أن احتمال البقاء على قيد الحياة بالنسبة للمرضى الذين تأخرت طلباتهم أو رُفضت في البداية بين عامي 2015 و 2017 يقل بـ 1,45 مرة من احتمال البقاء على قيد الحياة بالنسبة لمن تمت الموافقة على طلباتهم في البداية[70].

55 - ولم تتم الموافقة إلا على 38 في المائة من طلبات الحصول على تصاريح المقدمة من آباء لمرافقة أطفالهم بينما يسافرون من غزة لتلقي العلاج الطبي. وهو ما يُجبر الأطفال على السفر مع أحد الأقارب بعيدي النسب أو مع وصي معيَّن. أما معدل الموافقة على التصاريح الممنوحة للجرحى الذين شاركوا في المظاهرات فهي، في المتوسط، أقل بكثير من معدل الموافقة العام على طلبات مغادرة غزة التي يتقدم بها المرضى، إذ لم تتجاوز نسبة 18 في المائة في أيار/مايو 2019[71].

56 - ومعبر رفح للمشاة الذي يربط غزة بمصر مفتوح بشكل منتظم منذ أيار/مايو 2018.

57 - وفي عام 2019، دخلت نحو 161 103 شاحنة محملة بالبضائع (باستثناء الوقود) إلى غزة عن طريق إسرائيل، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة مع العدد المسجل في عام 2018 (171 106 شاحنة محملة بالبضائع). وظل دخول مجموعة واسعة من السلع التي تُعرّفها إسرائيل على أنها مواد مزدوجة الاستخدام، أي مواد يمكن استخدامها إما لأغراض مدنية أو عسكرية (بما في ذلك مواد ومعدات البناء الأساسية والإلكترونيات)، محظوراً أو خاضعاً لإجراء موافقة معقد[72].

58 - ولا تزال القيود المفروضة على الصادرات من غزة قائمة، وإن ترافق ذلك مع بعض التخفيف. وخلال عام 2019، سُمح لما مجموعه 146 3 شاحنة بالخروج من غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم، وهو أكبر رقم سجل منذ عقد من الزمن. ومع ذلك، فإن هذا الحجم لا يتجاوز ربع الرقم المسجل في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الإغلاق[73].

(68) A/74/468، الفقرة 22.

(69) إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(70) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(71) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(72) إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(73) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الحصار المفروض على قطاع غزة: تخفيف القيود، ولكن معظم سكان قطاع غزة لا يزال 'مسجونين' فيه"، 12 شباط/فبراير 2020؛ إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

59 - وبالإضافة إلى القيود المفروضة على الوصول، تفرض قوات الأمن الإسرائيلية إنشاء مناطق عازلة في البر والبحر باعتبارها مناطق مقيدة الدخول. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية أعلنت أن المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 100 متر من السياج المحيط "منطقة محظورة" على الأفراد، والمنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 200 متر منطقة يُمنع دخول الآلات الثقيلة إليها، يفيد الشركاء في مجال العمل الإنساني في الميدان بأن معظم المزارعين يعتبرون أن المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 300 متر من السياج المحيط منطقة محظورة، بينما يعتبرون المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى 000 1 متر منطقة شديدة الخطورة. وفي البحر، تمتد المنطقة المحظورة عادة إلى مسافة 6 أميال بحرية، رغم أن المسافة تتباين وتمتد في بعض الأحيان إلى مسافة تتراوح بين 12 أو 15 ميلا بحريا، أي أقل من مسافة الـ 20 ميلا بحريا المتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو. وتفرض إسرائيل هذه القيود من خلال تنفيذ توغلات عسكرية منتظمة، وتجريف الأراضي، وإلحاق الضرر بالممتلكات، وإطلاق النار على طول السياج وفي البحر، وكذلك الاعتقالات والاحتجازات[74].

60 - وأثرت القيود التي فرضتها إسرائيل على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في غزة. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2019، لم يُسمح لمعظم الموظفين الوطنيين من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالخروج من غزة إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي أعقاب الحملة الترويجية المكثفة التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والدول الأعضاء، خففت السلطات الإسرائيلية هذا التقييد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، مما أتاح لنحو 50 في المائة من الموظفين المتضررين الحصول على تصاريح من جديد. غير أنه لا يسمح لأكثر من 160 من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالسفر إلى الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية[75].

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

61 - يخضع تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، بما في ذلك إلى القدس الشرقية ومنها، لعقبات مادية وإدارية، مما يعوق النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الوصول إلى الخدمات. ويخضع تنقل الفلسطينيين لقيود يفرضها نظام معقد من نقاط التفتيش والتصاريح ومتارس الطرق العسكرية والمستوطنات وجدار الفصل في الضفة الغربية[76].

62 - وقد تسبب ما يتجاوز 700 عقبة مادية، بما في ذلك نقاط التفتيش والبوابات الحديدية عند مداخل المدن والقرى، في تجزئة الضفة الغربية إلى أكثر من 100 كانتون وإعاقة التفاعل بين المجتمعات المحلية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت إسرائيل أكثر من 40 كيلومترا من الطرق للاستخدام الحصري

(74) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير حماية المدنيين"، 16 آذار/مارس - 8 نيسان/أبريل 2019، متاح على العنوان الشبكي: https://www.ochaopt.org/content/protection-civilians-report-26-march-8-april-2019.

(75) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "تقرير لجنة الاتصال المخصصة"، 26 أيلول/سبتمبر 2019؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020* (*Humanitarian Needs Overview 2020*) الصفحة 14 من النص الإنكليزي.

(76) انظر A/74/468، الفقرة 26.

للمواطنين الإسرائيليين، وفرضت قيودا جزئية على استخدام الفلسطينيين لمسافة 20 كيلومترا أخرى من الطرق داخل الضفة الغربية[77].

63 - وتغطي الحدود البلدية للمستوطنات أكثر من 10 في المائة من الضفة الغربية، في حين خصصت إسرائيل 18 في المائة أخرى لأغراض عسكرية[78]. وجميع هذه المناطق محظورة على الفلسطينيين[79]. وبمجرد اكتمال جدار الفصل الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الضفة الغربية، فإنه سيؤدي إلى عزل حوالي 9,4 في المائة من الضفة الغربية، مما سيعرقل بدرجة أكبر حركة 000 11 فلسطيني يعيشون في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر المعزول بالفعل في منطقة التماس منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017[80].

64 - ويظل وصول الفلسطينيين إلى الزراعة محصورا إلى حد كبير حول المستوطنات وداخلها، وفي منطقة التماس، حيث يتعين التنسيق مسبقا أو الحصول على تصاريح خاصة[81].

65 - وفي المنطقة H2 في الخليل، في شباط/فبراير 2020، كانت هناك 120 عقبة مادية و 21 نقطة تفتيش مزودة بالجنود على الدوام في منطقة تناهز مساحتها 4 كيلومترات مربعة. ولا يستطيع ما يقرب من 200 6 فلسطيني الوصول إلى ديارهم على متن سياراتهم، بينما يتعين على 600 5 فلسطيني عبور إحدى نقاط التفتيش سيرا على الأقدام للوصول إلى ديارهم[82].

66 - وأشار برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية إلى القيود الإسرائيلية التي تواجهها والتي تعوق تنقل موظفيها وكذلك الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة وتقديم الخدمات لها، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة والإغاثة[83].

استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية واستنزافها وتعريضها للخطر

67 - لا تزال المنطقة جيم محظورة كليا تقريباً على حكومة فلسطين، وكذلك على المنتجين والمستثمرين، رغم أنها تحتوي على أكثر الموارد الطبيعية قيمة[84]. ويتعين على المؤسسات الفلسطينية أن تلتمس إذنا من السلطات الإسرائيلية قبل تشييد بنى تحتية جديدة في المنطقة جيم. وتحد عمليات الإغلاق، ولا سيما في غزة، من وصول الفلسطينيين إلى المواد والتكنولوجيات[85].

---

(77) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالي د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات".

(78) إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(79) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالي د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات".

(80) انظر A/74/88-E/2019/72، الفقرتان 66 و 67.

(81) إسهامات منظمة العمل الدولية.

(82) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Occupied Palestinian Territory: Dignity denied: Life in the settlement area of Hebron City"، 20 شباط/فبراير 2020؛ و A/HRC/43/67، الفقرة 50.

(83) إسهامات برنامج الأغذية العالمي والأونروا ومنظمة الصحة العالمية.

(84) انظر TD/B/65(2)/3، الفقرة 25.

(85) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

68 - ويتأثر نحو 3,7 ملايين فلسطيني سلباً بعدم الحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وأغلب سكان غزة معرضون للمخاطر الصحية العمومية المرتبطة بسوء نوعية المياه، وسوء تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وعدم توفر البنى التحتية لتصريف مياه العواصف والافتقار إلى ممارسات النظافة الصحية السليمة[86].

69 - والاحتياجات الإنسانية لا تتوقف بسبب استمرار سيطرة إسرائيل على موارد المياه العذبة الطبيعية الفلسطينية واستغلالها، علاوة على القيود الشديدة المفروضة على حصول الفلسطينيين على المياه. ويتأثر نحو 300 000 فلسطيني في المنطقة جيم تأثرا مباشراً بالقيود والممارسات الإسرائيلية، بما في ذلك هدم البنى التحتية للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مثل شبكات المياه والصرف الصحي[87].

70 - ويعاني الفلسطينيون من عدم كفاية فرص الحصول على المياه من مستودعات المياه الجوفية الجبلية على الرغم من أن 85 في المائة منها تقع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة[88]. وفي حين أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مرتبطة بالنظام المائي لإسرائيل وتحصل على مياه عالية الجودة لجميع الأغراض، فإن ما لا يقل عن 180 مجتمعا محليا فلسطينيا في المنطقة غير مرتبطة بشبكة مياه وتعتمد على بدائل منخفضة الجودة وعالية التكلفة[89]. وبالمثل، فإن 44 في المائة فقط من سكان المجتمعات المحلية الفلسطينية في القدس الشرقية مرتبطون بشكل قانوني وسليم بشبكة المياه[90].

71 - ومن بين البدائل شراء المياه من شركة "ميكوروت" الإسرائيلية للمياه. ففي عام 2018، تم شراء ما مجموعه 83 مليون متر مكعب، وهو ما يمثل 22 في المائة من إجمالي كمية المياه المتاحة للاستهلاك الفلسطيني[91]. وتشكل تكلفة المياه أيضا مصدر قلق لما يقرب من 130 000 فلسطيني يعيشون في المناطق ألف وباء وجيم، إذ تبلغ قيمة متر مكعب واحد من مياه الصهاريج غير الآمنة 60 شاقلا إسرائيليا جديدا[92].

72 - ويستهلك الفلسطيني العادي في الضفة الغربية 87 لترا فقط من المياه يوميا، وهو أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية البالغ 100 لتر في اليوم للشخص. ويتلقى نحو 95 000 شخص في المنطقة جيم أقل من 50 لترا للفرد في اليوم، ويستهلك أكثر من 83 000 شخص مياه

(86) إسهامات اليونيسيف.

(87) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*، الصفحة 43 من النص الإنكليزي؛ وإسهامات اليونيسيف.

(88) إسهامات برنامج الأغذية العالمي.

(89) إسهامات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(90) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "East Jerusalem: facts and figures 2019 – May 2019"، متاح على العنوان الشبكي: https://fef8066e-8343-457a-8902-ae89f366476d.filesusr.com/ugd/01368b_20dc66c3a088465286ce4c6d5a87c56c.pdf.

(91) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه والإدارة والأرصاد الجوية يصدرون بيانا صحفيا بمناسبة يوم المياه ويوم الأرصاد الجوية العالميين 22 و 23 آذار/مارس 2020"، متاح باللغة العربية على العنوان الشبكي: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_19-3-2020-water.pdf وباللغة الإنكليزية بشكل مختصر بعض الشيء على العنوان الشبكي: http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3690#.

(92) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*، الصفحة 43 من النص الإنكليزي.

شرب ذات نوعية سيئة، بالنظر إلى اعتمادهم أساسا على مياه الصهاريج الآتية من مصادر غير مأمونة، أو مياه الأمطار المجمّعة، أو استهلاك مياه ذات نوعية جيدة مخزنة في مرافق تخزين ملوثة، أو بسبب ما قد تتبعه الأسر المعيشية من ممارسات غير مأمونة في مجال النظافة الصحية، نظرا إلى الافتقار إلى المرافق الصحية و/أو مرافق غسل اليدين[93].

73 - وقد أصبح مستودع المياه الجوفية الساحلي في غزة ملوثا بفعل تسرب المياه المالحة ومبيدات الآفات الزراعية والصرف الصحي. ويشكل هذا التلوث مخاطر خاصة على الأطفال والنساء الحوامل[94].

74 - وبما أن نسبة 96 في المائة من موارد المياه غير صالحة للاستخدام من جانب سكان غزة البالغ عددهم 2 مليون نسمة، لا يحصل سوى 1 في المائة من الأسر المعيشية على مصدر مياه شرب محسنة[95].

75 - وحسنت الزيادة الكبيرة في توفير الكهرباء تشغيل مرافق المياه. بيد أن متوسط حجم المياه المنقولة بالأنابيب خلال النصف الأول من عام 2019 بلغ 77,5 لترا للفرد في اليوم، مقارنة بتوصيات منظمة الصحة العالمية ومبادرة اليونيسف المتعلقة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع[96]. وعلاوة على ذلك، فإن المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للاستهلاك البشري، وتنطوي على خسارة متوسطها 36 في المائة من المياه بسبب التسربات في الشبكات[97].

76 - ولا يزال الصرف الصحي يشكل شاغلا رئيسيا في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا تتوفر شبكات المجاري إلا لما يبلغ 73 في المائة فقط من الأسر المعيشية في غزة و 32 في المائة فقط من الأسر المعيشية في الضفة الغربية، ويتم التخلص من نسبة كبيرة من المجاري دون معالجة أو بمعالجة جزئية فقط[98].

77 - ويتسبب تلوث مياه المجاري ونقص المياه في حالة طوارئ خطيرة في غزة ويشكل تهديدا لمليوني شخص ولصحتهم والبيئة[99]. وعزز تحسين توفير الطاقة في غزة تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس. وأدى ذلك بدوره إلى خفض مستويات تلوث مياه الصرف الصحي البالغ حجمها 179 مليون لتر تقريبا التي يتم تصريفها كل يوم في البحر الأبيض المتوسط خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2019 بنسبة 23 و 32,5 في المائة مقارنة بعامي 2018 و 2017 على التوالي. وقد أتاح هذا الخفض

(93) إسهامات اليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *والاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*، الصفحة 24 من النص الإنكليزي.

(94) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(95) البنك الدولي، "استراتيجية المساعدة للسنوات المالية 2018-2021 للضفة الغربية وقطاع غزة"، التقرير رقم 115201-GZ، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

(96) UN-Water Decade Programme on Advocacy and Communication, "The human right to water and sanitation", media brief, n.d.

(97) إسهامات منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*.

(98) البنك الدولي، "استراتيجية المساعدة للسنوات المالية 2018-2021 للضفة الغربية وقطاع غزة".

(99) "Wastewater management project mitigates health and environmental threats in the West Bank and Gaza", 9 October 2019.

إصلاح بعض الشواطئ الإضافية بحيث تصبح صالحة للسباحة والحد من المخاطر الصحية المرتبطة بمياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم تصريفها في البحر الأبيض المتوسط[100].

78 - وفي الضفة الغربية، لا تزال البلدات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية على حد سواء مصدرا للنفايات غير المعالجة. وهذا يلوث الأراضي الزراعية، ويتسلل إلى داخل طبقة المياه الجوفية الجبلية، مما يؤثر في نوعيتها[101].

79 - وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة بأنها ذات قيمة زراعية عالية أو متوسطة في الضفة الغربية 000 072 2 دونم، وتشكل حوالي 37 في المائة من الضفة الغربية. ولا يستطيع الفلسطينيون أن يستخدموا سوى أقل من نصف تلك المساحة، وذلك بشكل أساسي بسبب مصادرة الأراضي، وتقييد فرص حصول المزارعين الفلسطينيين على المياه والأرض[102]. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع المزارعون الفلسطينيون زراعة سوى 4 في المائة من الأراضي في غور الأردن[103]. وعلاوة على ذلك، يتعين عليهم شراء المياه إما من إسرائيل أو شراء المياه المحلاة من موردين خاصين بتكلفة عالية، مما يقلل من قدرتهم التنافسية في السوق[104].

80 - وتسبب الإغلاق بتقويض الإمكانات الزراعية لغزة، حيث يقع نحو 35 في المائة من الأراضي الزراعية داخل منطقة عازلة تفرضها إسرائيل. وعلاوة على ذلك، أضرت إسرائيل بالأراضي الزراعية الفلسطينية في غزة برش الأرض بالطائرات بمبيدات الأعشاب[105].

81 - وتسببت القيود الصارمة المفروضة على المياه التي يمكن الصيد فيها، والتي خفضت في حالات معينة إلى أقل من 3 أميال بحرية، في إعاقة شديدة لسبل عيش الصيادين في غزة. وعلى الرغم من أن القيود البحرية مددت مؤخرا إلى 12 ميلا بحريا، فإنها ما زالت خاضعة للتغيير المتكرر، مما يسبب حالة من عدم اليقين[106].

82 - ويبقى استغلال الموارد المعدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة محدودا. ولا تواجه الشركات الإسرائيلية القيود المفروضة على نظيراتها الفلسطينية[107].

---

(100) إسهامات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ *والاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*، الصفحة 42 من النص الإنكليزي؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "التقرير المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 26 أيلول/سبتمبر 2019.

(101) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(102) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالي السيدة عوض تستعرض الذكرى السنوية 43 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات"، 28 آذار/مارس 2019.

(103) إسهامات منظمة العمل الدولية.

(104) إسهامات برنامج الأغذية العالمي.

(105) انظر A/HRC/40/73، الفقرة 12.

(106) المرجع نفسه، الفقرة 11.

(107) انظر A/74/88-E/2019/72، الفقرتان 85 و 86.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

83 - ظهرت أزمة كوفيد-19 في وقت كانت فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مستقرة، ولا سيما في غزة. وكان فريق الأمم المتحدة القطري قد توقع في وقت سابق أن تصبح غزة بحلول عام 2020 مكاناً لا يمكن العيش فيه[108]. وبالإضافة إلى الآثار الصحية للجائحة، ستخلّف الصدمة السلبية التي أصابت الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني آثارا اجتماعية واقتصادية عميقة. وإلى جانب آثار الاحتلال الذي طال أمده ومصفوفة السياسات والممارسات الإسرائيلية، تبدو الآفاق الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة قاتمة.

84 - وأدى التجزؤ المادي للأرض الفلسطينية المحتلة الناجم عن نظام من القيود المعقدة يفرضه الجيش الإسرائيلي على التنقل والوصول، إلى ظهور اقتصادات مختلفة في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب الانقسامات بين الفلسطينيين.

85 - وأدت الأزمة المالية الحادة التي تواجهها الحكومة الفلسطينية إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ولا تزال قدرة الحكومة على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية معرضة للخطر، ولا تزال هناك شواغل خطيرة بشأن استمرار تنفيذ مهام الحكم[109].

86 - وقبل أزمة تفشي كوفيد-19 ، كان نصف السكان الفلسطينيين (2,4 مليون نسمة) بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، بمن فيهم نحو 1,1 مليون طفل و 000 600 امرأة. ولا يزال التمويل يتجه نحو الانخفاض، مما يضيف قيودا على الوكالات الإنسانية[110].

87 - وفي ضوء حالة عدم اليقين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي يزيد الضغط المحلي وخطر نشوء اضطرابات اجتماعية. والشباب هم الأكثر تضررا ومعدلات البطالة مرتفعة جدا في صفوفهم. وقد يترتب عليهم أثر نفسي يسهم فيما بعد في تصاعد مستويات العنف[111]. ومن المتوقع أن تسهم جائحة كوفيد-19 في تفاقم هذه الظروف.

الظروف الاقتصادية

88 - تنطوي الانعكاسات الاقتصادية الطويلة الأجل الناجمة عن الممارسات والسياسات والتدابير التي تطبقها إسرائيل على انخفاض الاستثمارات في الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى عملية تقليص للنشاط الصناعي، وإلى تدهور القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وإلى تراجع مسار التنمية، وتحديدا في غزة[112]. ويرسخ ذلك اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل وعلى المعونة الأجنبية.

---

(108) United Nations country team in the Occupied Palestinian Territory, "Gaza ten years later", July 2017.

(109) UNICEF, "State of Palestine, humanitarian situation report", July–September 2019.

(110) إسهامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(111) إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(112) *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.10).

89 - وفي عام 2019، ظل الاقتصاد الفلسطيني يواجه العديد من التحديات التي قيدت قدرته على تحسين الأداء البطيء الذي شهده في عام 2018. وأظهرت التقديرات في الأسعار الثابتة زيادة بنسبة 2,6 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام 2019 مقارنة بالربع الثالث من عام 2019. وكانت هذه الزيادة مدفوعة أساسا بقيام إسرائيل بالإفراج عن إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية في آب/أغسطس 2019، وإلا لكان الاقتصاد وقع في حالة ركود[113].

90 - ومع ذلك، وبالأسعار الثابتة لعام 2015، تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأخير من عام 2019 بنسبة 1,8 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2018 وبنسبة 0,6 في المائة في الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بالربع الثالث من عام 2018. ولوحظ انخفاض في استهلاك الأسر المعيشية، والإنفاق الحكومي، والاستثمار الثابت. ومن ناحية أخرى، زادت الصادرات بنسبة 0,9 في المائة في الربع الأخير، في حين انخفضت الواردات بنسبة 8 في المائة[114].

91 - ويسلط انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الضوء كذلك على الوضع غير المستقر للاقتصاد الفلسطيني، حيث لم يكن النمو في عام 2019 كافياً لمواكبة معدل النمو السكاني البالغ 2,5 في المائة[115]. ونتيجة لذلك، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 5,5 في المائة من مبلغ 898,6 دولار بالأسعار الثابتة في الربع الأخير من عام 2018 إلى مبلغ 848,8 دولار في الربع الأخير من عام 2019[116].

92 - وفي شهر آذار/مارس 2019، بدأت الحكومة الفلسطينية في تنفيذ تدابير مالية طارئة لمعالجة فقدان ما يقرب من ثلثي إيراداتها نتيجة المواجهة مع إسرائيل بشأن الاقتطاعات الانفرادية التي تقوم بها إسرائيل من إيرادات التخليص الجمركي. كما أن إفراج إسرائيل عن بعض إيرادات التخليص الجمركي مكّن الحكومة الفلسطينية من مواجهة الضائقة المالية لبضعة أشهر إضافية[117].

93 - ويؤدي عدم وجود آفاق اقتصادية، لا سيما في غزة، إلى فرض ضغوط على سبل عيش السكان والحد من فرص الحصول على عمل لائق. وينعكس ذلك في سوق العمل التي تفتقر إلى الموارد حيث انخفضت مشاركة القوى العاملة بحلول الربع الأخير من عام 2019، ولم يشارك في سوق العمل سوى 44,4 في المائة من الفلسطينيين في سن العمل[118].

94 - وبلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 24 في المائة[119] في أوساط المشاركين في القوى العاملة بعمر 15 سنة وما فوق في الربع الأخير من عام 2019. وبلغ مجموع النقص في استخدام العمالة 33 في المائة. وظلت البطالة في غزة مرتفعة بشكل مثير للجزع حيث بلغت 45 في المائة. وظلت

(113) صندوق بورتلاند، "النشرة الاقتصادية الفلسطينية"، رقم 160، كانون الثاني/يناير 2020.

(114) بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(115) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المؤشرات: مستويات المعيشة". متاح على العنوان الشبكي: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx?lang=ar.

(116) بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(117) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 26 September 2019.

(118) إسهامات منظمة العمل الدولية.

(119) استنادا إلى أحدث المعايير المنقحة لمنظمة العمل الدولية المعتمدة في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل.

الاختلافات الملحوظة في أرقام البطالة بين الذكور (21 في المائة) والإناث (41 في المائة)، وفي المشاركة في القوى العاملة للذكور (7 من كل 10) والإناث (2 من كل 10). ومما يثير الجزع أيضا معدل البطالة البالغ 52 في المائة في أوساط الخريجين الشباب (البالغين من العمر 19-29 سنة) الذين يحملون درجة دبلوم جامعي وشهادات أعلى (68 في المائة للإناث؛ و 35 في المائة للذكور)[120].

95 - ووفقا للبنك الدولي، فإن آخر البيانات المتاحة عن الفقر تتعلق بالفترة 2017/2016. وبالتالي، فإنها لا تعكس الظروف الراهنة أو أثر الأزمة المالية المستمرة[121]. وكشفت بيانات عام 2017 أن 53 في المائة من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر الوطني[122] (يُترجم خط الفقر إلى إنفاق قدره 692 دولارا في الشهر لأسرة مكونة من شخصين بالغين وثلاثة أطفال) في حين بلغ معدل انتشار الفقر المدقع 33,8 في المائة (يُقصد بالفقر المدقع عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى المطلوب من الغذاء والملبس والسكن).

96 - وفي أعقاب الأزمة المالية في عام 2019، كان من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الفلسطيني ببطء في عام 2020. ولكن، يبدو أن تفشي جائحة كوفيد-19 يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي. فالظروف المعيشية صعبة حيث يعاني ربع قوة العمل من البطالة ويعيش 24 في المائة من الفلسطينيين بأقل من 5,5 دولارات في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011) حتى قبل تفشي الجائحة. ويشكل انخفاض أكبر من المتوقع في المعونة وانتشار الفيروس المسبب لكوفيد-19 على نطاق أوسع مخاطر سلبية كبيرة.

97 - ويبدو أن التدابير التي اتخذتها الحكومة منذ أوائل آذار/مارس 2020 لوقف انتشار كوفيد-19، على الرغم من فعاليتها في الحد من انتشار الفيروس، قد أدت إلى تعطل النشاط الاقتصادي، ولا سيما في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشا بمقدار 2,5 في المائة في عام 2020[123]. كما أعلن ممثلو القطاع الخاص عن خطط لخفض الأجور بنسبة 50 في المائة.

98 - ونتيجة لجائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لمكافحتها، يتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يؤدي الإغلاق إلى انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,1 في المائة إذا استمر الإغلاق لمدة ثلاثة أشهر و 7,1 في المائة إذا استمر لمدة ستة أشهر، وأن يترافق ذلك مع ارتفاع كبير في نسبة الفقر. ولا تزال قدرة الحكومة الفلسطينية على معالجة هذه الأزمة مقيدة حيث تسيطر إسرائيل على الأدوات المالية والنقدية التقليدية اللازمة[124].

99 - وكانت هذه النظرة السلبية قائمة قبل جائحة كوفيد-19 وما حملته معها من تحديات وخيمة على العالم بأسره. ولا تزال تداعياتها الاقتصادية غير مؤكدة، ومع ذلك، يمكن توقع ألا يتضاعف الأثر الاقتصادي

(120) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019".

(121) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 26 September 2019.

(122) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 27 September 2018.

(123) البنك الدولي، الأراضي الفلسطينية: الآفاق الاقتصادية، نيسان/أبريل 2020؛ متاح على العنوان الشبكي: http://pubdocs.worldbank.org/en/544821587042770595/AR-MPO-AP20-WestBankandGaza.pdf.

(124) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "بيان لمنسق الأمم المتحدة الخاص نيكولاي ملادينوف عن الأثر الاقتصادي الاجتماعي لكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة"، 12 نيسان/أبريل 2020.

والاجتماعي والإنساني المباشر في الأرض الفلسطينية المحتلة إلا بسبب انخفاض متوقع آخر في المعونة الأجنبية. ويستتبع ذلك مزيدا من التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين الذين يعانون بالفعل من البطالة المفرطة والفقر، مع ما يترتب على ذلك من أثر غير متناسب على الفئات الضعيفة، بما يشمل النساء والأطفال.

الأمن الغذائي

100 - يشكل الفقر الناجم عن ارتفاع مستويات البطالة السبب الجذري وراء انعدام الأمن الغذائي. ويعتبر ما مجموعه 1,7 مليون فلسطيني، بمن فيهم حوالي 000 900 لاجئ، أي ما يعادل 33 في المائة من السكان، في عداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وخلال عام 2019، كمّل 76 في المائة من المستفيدين الذين يتلقون مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي مشترياتهم الغذائية بالاستدانة[125].

101 - ويسجل انعدام الأمن الغذائي معدلات أعلى في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث منه في الأسر التي يرأسها ذكور. ومعدل انتشار الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة جيم أعلى بثلاث مرات منه في الضفة الغربية عموما، وذلك على الرغم من المساعدة الغذائية وغيرها من أشكال التحويلات الاجتماعية من الهيئات الحكومية الفلسطينية أو المنظمات الدولية. وفي غزة، لا يزال انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً بشكل مثير للجزع وهو آخذ في الازدياد، إذ تعاني نسبة تقدر بـ 62 في المائة من الأسر المعيشية من نقص حاد أو معتدل في الأمن الغذائي[126].

102 - وخلال النصف الأول من عام 2019، كانت نسبة 18 في المائة من النساء الحوامل و 14 في المائة من الأمهات المرضعات تعاني من سوء التغذية، ولم يكن سوى 14 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يتمتع بالحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول. ومن بين 000 3 طفل دون سن الخامسة، احتاج 82 طفلا للعلاج من سوء التغذية الحاد الوخيم، و 237 طفلا من سوء التغذية الحاد المتوسط[127].

الصحة

103 - إن أكثر السكان ضعفا في مواجهة أزمة كوفيد-19 هم أولئك الذين يعانون من عواقب العنف والنزاع[128]. ويؤدي الاحتلال الذي طال أمده وما يرتبط به من سياسات وتدابير إلى إضعاف قدرة المؤسسات الفلسطينية إلى حد كبير، ولا سيما في غزة[129].

104 - وحتى 5 أيار/مايو، كان هناك ما مجموعه 532 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في صفوف الفلسطينيين (345 في الضفة الغربية، و 170 في القدس الشرقية، و 17 في غزة) و4 حالات وفاة مرتبطة بذلك[130]. ويواجه الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية

(125) إسهامات برنامج الأغذية العالمي.

(126) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*.

(127) UNICEF, "State of Palestine, humanitarian situation report", January–June 2019.

(128) انظر United Nations, "Shared responsibility, global solidarity: Responding to the socioeconomic impacts of COVID-19", March 2020, p. 5.

(129) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(130) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19: تقرير الحالة"، رقم 7، 28 نيسان/أبريل - 4 أيار/مايو 2020.

العالية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خطراً أكبر بالإصابة بالعدوى بسبب الاكتظاظ وعدم كفاية المرافق الصحية. ولا تزال قدرة نظام الرعاية الصحية الفلسطيني على مواجهة الزيادة المتوقعة في عدد مرضى كوفيد-19 تعاني بشدة من التحديات التي طال أمدها وأوجه القصور الحادة، ولا سيما في قطاع غزة[131].

105 - ومنذ بداية تفشي الفيروس، قامت كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل بتنسيق الجهود واتخاذ تدابير بعيدة المدى لمحاولة احتواء الجائحة. وكان التعاون التقني بين الطرفين فعالا. ومع ذلك، لا تزال هناك مناطق توتر، بما في ذلك في القدس الشرقية والخليل، يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الفيروس. ولا يزال عدد المرضى الفلسطينيين المصابين بكوفيد-19 في القدس الشرقية غير مؤكد. ولم تفتح السلطات الإسرائيلية محطات اختبار في المدينة إلا في نهاية آذار/مارس 2020[132].

106 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل التي تقيد تدابير النظافة الصحية، بما في ذلك عدم كفاية المياه والصرف الصحي، والاكتظاظ، والقيود المفروضة على الحصول على المعلومات الصحية، تسهم في أن تكون الأرض الفلسطينية المحتلة عرضة للتأثر بشكل أكبر وتعرقل التأهب والاستجابة على نحو فعال لحالات الطوارئ[133].

107 - وشهدت البنية التحتية الصحية في غزة تدهورا. وهي تتحمل فوق طاقتها، كما أنها على وشك الانهيار بسبب الإغلاق الإسرائيلي والأضرار التي لحقت بها خلال العمليات العسكرية المتكررة[134]. وكان هناك 500 2 سرير متاح فقط[135]، وفي فبراير/شباط 2020، كانت الإمدادات المتبقية مما نسبته 39 في المائة من الأدوية الأساسية تكفي لأقل من شهر (مستوى "نفاذ المخزون") في غزة. وقد أعلن المسؤولون الصحيون مراراً وتكراراً عن نقص واستنفاد مجموعات فحص كوفيد-19 ونقص الإمدادات الطبية الأخرى[136].

108 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تقييد نقل المعدات واللوازم الطبية الأساسية إلى غزة. وبسبب الافتقار إلى الرعاية الطبية المتخصصة والنقص المزمن في الأدوية، يحيل الأطباء المرضى في كثير من الأحيان إلى مستشفيات موجودة بشكل رئيسي في الضفة الغربية، وإسرائيل، وبدرجة أقل مصر[137]. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بتأخير أو رفض طلبات الحصول على تصاريح خروج للمرضى الفلسطينيين الذين تمت إحالتهم لتلقي العلاج في الخارج، مما أدى إلى حالات وفاة مبكرة في عدة مناسبات[138].

---

(131) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19: تقرير الحالة"، رقم 2، 24-31 آذار/مارس 2020.

(132) المرجع نفسه.

(133) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(134) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(135) International Crisis Group, "The Gaza Strip and COVID-19: Preparing for the worst", Crisis Group Middle East briefing No. 75, 1 April 2020.

(136) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(137) انظر A/74/468، الفقرة 28.

(138) انظر E/ESCWA/ECW/2019/TP.2.

109 - وفي عام 2019، تم الإبلاغ في غزة عن ما مجموعه 124 حالة إصابة بالحصبة مؤكدة مخبرياً، بما في ذلك حالتا وفاة. ولم يكن 46 في المائة منهم قد حصل على تطعيم. وكانت غزة قد سجلت سابقا، في الفترة بين عامي 2009 و 2018، تغطية بنسبة 97 في المائة باللقاح المضاد للحصبة، لكن التدهور الاجتماعي والاقتصادي والإغلاق والصراع وغير ذلك من القيود عرقلت تلك التغطية[139].

110 - وتشكل إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية تحدياً خاصا تعاني منه النساء والفتيات الفلسطينيات. وتشير التقديرات في غزة إلى أن 000 150 امرأة، من بين ما مجموعه 000 500 امرأة، "معرضات بشدة للخطر بسبب تحديات كبيرة تعترض تقديم الرعاية الصحية"[140]. وقد زادت نسبة وفيات الأمومة في غزة بأكثر من الضعف، من 8,6 امرأة لكل 000 100 ولادة حية في عام 2017 إلى 19,1 امرأة لكل 000 100 ولادة حية في عام 2019[141].

111 - وفي الضفة الغربية، لا تزال خدمات الرعاية الصحية تواجه تحديات كبيرة، لا سيما وأن الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً يعوقه نظام التقسيم الذي يتسم بالتمييز وزيادة الشواغل المتعلقة بالحماية. وهناك نحو 165 مجتمعاً محلياً يبلغ مجموع سكانها 663 162 شخصاً لا تحصل على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، أو بالكاد تحصل عليها، في حين يوجد 000 33 شخص في حاجة ماسة إلى الرعاية الطارئة[142].

112 - وفي مناطق مثل المنطقة H2 ومنطقة التماس والمنطقة جيم، تكون الخدمات الصحية رديئة، إن وجدت، وكثيراً ما تقتصر على الرعاية الأساسية. وبالنسبة لجميع المرافق في الضفة الغربية خارج القدس الشرقية، هناك نقص حاد في بعض خيارات العلاج والتشخيص، وبذلك يكون المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية متقدمة معتمدين على الإحالة إلى القدس الشرقية أو إسرائيل ومن ثم يحتاجون إلى تصاريح أمنية من السلطات الإسرائيلية[143].

113 - وتشكل عودة ما يقرب من 000 50 عامل فلسطيني إلى الضفة الغربية من إسرائيل، حيث انتشر كوفيد-19 بنسبة أعلى، خطراً كبيراً يتمثل في زيادة العدوى بهذا المرض واستنزاف قدرات الحكومة الفلسطينية في مجال الاختبار والحجر الصحي. ومن دواعي القلق حوادث ترك عمال يعانون من أعراض المرض عند نقاط التفتيش بعد أن أعادتهم إسرائيل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين، دون التنسيق مع السلطات الفلسطينية[144].

التعليم

114 - لا تزال السياسات والممارسات الإسرائيلية تجعل من الحصول على التعليم في بيئة تعليمية آمنة تحدياً كبيراً وطويل الأمد. ففي المنطقة جيم، يفتقر أكثر من ثلث التجمعات السكنية إلى المدارس الابتدائية، ويضطر الأطفال لقطع مسافات طويلة، وأحياناً سيراً على الأقدام، للوصول إلى أقرب مدرسة، وكثيراً ما يتعين عليهم عبور نقطة تفتيش واحدة أو نقطتين للوصول إليها. ويضطر معظم الأطفال (88 في المائة)

(139) WHO, "Measles – Gaza Strip", disease outbreak news, 9 January 2020.

(140) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أيلول/سبتمبر 2019.

(141) إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(142) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*.

(143) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أيلول/سبتمبر 2019.

(144) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

الذين يسكنون في المنطقة H2 في الخليل إلى عبور نقطة تفتيش عسكرية و/أو يتعرضون للمضايقة من جانب المستوطنين الإسرائيليين وهم في طريقهم إلى المدرسة[145].

115 - وفي عام 2019، تم توثيق ما مجموعه 328 حادثة مرتبطة بالتعليم تعرض لها حوالي 000 20 طالب. وفي ظل استمرار النقص في قاعات الدراسة في الضفة الغربية، تواجه 51 مدرسة في المنطقة جيم والقدس الشرقية أوامر هدم، في حين تخضع مدارس أخرى لأوامر بوقف العمل. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يتهدد خطر شديد إمكانية الحصول على التعليم بسبب الانتهاكات المرتبطة بالتعليم والتي يتعرض لها الطلاب والمعلمون. ويتعرض الأطفال للعنف المتصل بالنزاع والقيود المفروضة على التنقل، ويؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التوقف عن الدراسة. وتتأثر إمكانية الحصول على التعليم الآمن بسبب العنف وعمليات التفتيش المسلحة في المدارس؛ وما يلقاه الطلاب والمعلمون من مضايقات وترهيب وعنف في طريقهم إلى المدرسة ذهاباً وإياباً؛ والنقص الحاد في قاعات الدراسة؛ وأوامر الهدم أو وقف العمل الصادرة بشأن المباني المدرسية. وفي القدس الشرقية، أدت الزيادة في العمليات الأمنية في المدينة، ولا سيما الاشتباكات شبه اليومية في العيسوية، إلى عدة اعتقالات، بما في ذلك اعتقال الأطفال[146].

116 - وفي غزة، أدى الإغلاق وعمليات التصعيد العسكري المتعددة إلى إلحاق أضرار ودمار على نحو متكرر بالبنية التحتية التعليمية التي تعاني أصلاً من الهشاشة. ويتسبب النقص الحاد في الكهرباء وزيادة الفقر والشواغل المتعلقة بالحماية في تفاقم هذه الحالة[147].

117 - وهناك عوامل أخرى تزيد من تعقيد توفير خدمات التعليم، وتجبر حوالي 70 في المائة من مدارس الأونروا و 63 في المائة من المدارس التي تديرها وزارة التعليم الفلسطينية على العمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات، مما يؤدي إلى اكتظاظ قاعات الدراسة[148].

118 - وتشير التقديرات إلى أن 4,9 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 عاماً و 25 في المائة من الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً في الأرض الفلسطينية المحتلة انقطعوا عن الدراسة. وتتعرض الفتيات اللواتي ينقطعن عن الدراسة بشدة لخطر الزواج المبكر، في حين يكون الفتيان عرضة بشدة لعمل الأطفال أو المشاركة في أنشطة تهدد الحياة[149].

الأثر الجنساني للاحتلال على النساء والفتيات

119 - تؤثر القوانين والسياسات والممارسات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على النساء والفتيات الفلسطينيات بطرق معينة. وكثيراً ما تكون المرأة أول المتضررين من القيود المفروضة على الإقامة ولم شمل الأسرة لأنها عادة ما تنتقل، عند الزواج، بعيدا عن أسرتها ومجتمعها المحلي، وتجد نفسها أحيانا وقد تقطّعت بها السبل وانقطعت عنها الموارد[150].

---

(145) إسهامات اليونيسف.

(146) UNICEF, "State of Palestine, humanitarian situation report", July–September 2019.

(147) إسهامات اليونيسف.

(148) إسهامات الأونروا؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*.

(149) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2020*.

(150) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

120 - ولا تزال النساء والفتيات الفلسطينيات يتعرضن للعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون وقوات الأمن الإسرائيلية[151] وكشفت المنظمات النسائية أن الخوف من عدم معرفة الوقت الذي قد تقوم فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية بمداهمة المنازل يجعل النساء يرتدين الحجاب في جميع الأوقات، حتى أثناء النوم[152]. وتفيد بعض النساء بأن الوجود المتكرر أو الدائم للمستوطنين أو الجنود أو السكان الذكور حول المنزل أثر على خصوصيتهن وحريتهن في التنقل[153].

121 - وتؤثر عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري تأثيراً سلبياً على حق المرأة في السكن اللائق ونوعية حياتها الأسرية وتؤثر تأثيراً خطيراً على الصحة العاطفية للنساء والفتيات الفلسطينيات. وتتحمل النساء، ولا سيما الأمهات، عبء ضمان رفاه الأسرة، بما في ذلك تأمين مكان جديد للعيش وتوفير الدعم البدني والعاطفي لأقاربهن[154]. وقد يؤدي العيش مع أسرة موسعة إلى توترات داخل الأسر، ويزيد من خطر التعرض للعنف العائلي أو إساءة معاملة الأطفال[155]. وتتفاقم هذه الحالة بسبب جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها.

122 - ويفيد مقدمو الخدمات بتزايد الطلب على المساعدة النفسية الاجتماعية بسبب العنف العائلي ضد النساء والأطفال، وسط نقص مزمن في الأماكن الآمنة والمناطق الترفيهية. ويعزى ارتفاع العنف العائلي إلى الخوف والقلق الناجمين عن الحالة السائدة، بما في ذلك الإجهاد الاقتصادي واكتظاظ الأسر المعيشية[156].

123 - وتشير بعض التقارير عن العنف والتحرش الجنسي عند نقاط التفتيش أن الوالدين يترددون في السماح لبناتهم بعبور نقاط التفتيش من أجل الالتحاق بالمدارس، مما يعوق حصولهن على التعليم[157].

124 - ولم تتمكن 12,5 في المائة من النساء اللاتي أصبن خلال مسيرة العودة الكبرى من استئناف عملهن. وتعاني النساء والفتيات أيضاً من زيادة التعرض للانتهاك البدني والجنسي. كما تتعرض النساء والفتيات إلى التزويج قسرا أو إلى الزواج المبكر من ذكور مصابين أو مشوهين[158].

125 - والنساء العاملات في المنطقة جيم غالبا ما يعملن بدون أجر أو يتلقين أجورا منخفضة. وهن يعملن بشكل أساسي في الزراعة (يؤدين في المقام الأول عملا أسريا غير مدفوع الأجر) أو في المستوطنات الإسرائيلية. وهذا ما يزيد من مستوى فقر الأسر المعيشية التي تعولها النساء في المنطقة جيم[159].

---

(151) انظر A/74/357، الفقرة 42.

(152) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، "WCLAC's shadow report for the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 66th session – Israel review", 2019.

(153) انظر A/74/357، الفقرة 53.

(154) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، "Punitive Measures: the gendered impact on Palestinian women"، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، كانون الأول/ديسمبر 2019.

(155) E/ESCWA/ECW/2019/TP.2.

(156) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19: تقرير الحالة"، رقم 4، 7-13 نيسان/أبريل 2020.

(157) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، "WCLAC's shadow report".

(158) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(159) Rema Hammami and others, "Addressing the needs of Palestinian households in Area C of the West Bank: A summary of the findings of the first comprehensive household survey"(Oxfam, Birzeit University, Nairobi/Bi'r Zayt, State of Palestine, January 2019).

126 - وتؤثر عوامل متعددة، بما في ذلك الاحتلال والممارسات الإسرائيلية وجائحة كوفيد-19، بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الفلسطينيات في عدة مجالات. وقد تتسبب هذه الآثار في تقويض المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة في العقود الماضية ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل[160].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

127 - يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

128 - ويعيش قرابة 000 50 شخص في الجولان السوري المحتل، نصفهم تقريباً من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في 34 مستوطنة غير شرعية. ويعيش السكان السوريون البالغ عددهم حوالي 000 27 نسمة في خمس قرى تشكل زهاء 5 في المائة من أراضي الجولان السوري المحتل[161].

129 - وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد، في قراره 20/2018، أن تشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من بنى تحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، إنما هي أعمال غير قانونية وتشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن استمرار عمليات إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتوسيعها تعني أن إسرائيل تنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني[162].

130 - وأبلغ مصدر إعلامي إسرائيلي عن خطة حكومية لتوسيع المستوطنات في الجولان السوري المحتل وزيادة عدد المستوطنين في المنطقة إلى 000 250 مستوطن بحلول عام 2048. وأُفيد بأن الخطة تتوخى تشييد 000 30 وحدة سكنية جديدة ومستوطنتين جديدتين.

131 - ويواجه السكان السوريون في الجولان السوري المحتل قيوداً تمييزية كبيرة في مجال البناء تفرضها عليهم إسرائيل، مما يؤدي إلى ضغوط على البنى التحتية وإلى الاكتظاظ.

132 - ولا تزال إسرائيل تحافظ على سياسات تقييدية صارمة بشأن تقسيم المناطق والبناء، ويؤثر ذلك على السكان السوريين. وتشمل هذه السياسات إصدار أوامر الهدم والشروع مؤخراً في تنفيذ عملية جديدة تهدف إلى تقسيم بعض الأراضي النادرة التي تصلح لتوسيع القرى السورية من أجل إنشاء منتزه وطني[163].

133 - وتعمل إسرائيل على تغيير نظامها لتسجيل الأراضي. وينطوي التغيير على خطر حرمان المواطنين السوريين الذين ليس لديهم ما يكفي من الأدلة على الملكية، ويمكن أن يوفر أساساً لاستيلاء إسرائيل على الأراضي[164].

---

(160) إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(161) انظر A/74/357، الفقرة 71.

(162) المرجع نفسه، الفقرة 74.

(163) انظر A/HRC/43/67، الفقرة 61.

(164) إسهامات منظمة العمل الدولية.

134 - وشددت الجمهورية العربية السورية على أن إسرائيل ما فتئت تعزز سيطرتها على الأراضي والموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه. وقد قامت إسرائيل بذلك بجملة وسائل منها عملية المصادرة الأخيرة للأراضي في قرية جباتا الخشب السورية، الواقعة داخل المنطقة المجردة من السلاح التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام 1974، بهدف بناء خنادق بالقرب من الأراضي السورية، وهي خطوة أدت إلى عزل عشرات الدونمات من أراضي القرية[165].

135 - وتعمل شركة إنرجيكس الإسرائيلية المحدودة للطاقة المتجددة على مشروع تسعى من خلاله إلى بناء 31 عنفة ريحية على مقربة من المراكز السكنية السورية. وتشير التقديرات إلى أن المشروع ككل سيمتد على حوالي 300 4 دونم، أي ما يقرب من ربع الأراضي الزراعية المحدودة المتبقية في حوزة السوريين. وبالإضافة إلى الجوانب البيئية والتأثير الذي يخلّفه المشروع على صحة السوريين وعلى الجوانب البيئية، يشعر السوريون بالقلق أيضاً من الخطر الذي يشكله على حياتهم الثقافية في الجولان[166].

136 - وفي الوقت نفسه، لا يستطيع السوريون في الجولان تطوير صناعات الغاز والنفط بأنفسهم[167].

137 - ووردت معلومات عن استمرار السياسات التمييزية، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والمياه، لصالح المستوطنين الذين يتمتعون بالفعل بحوافز وإعانات ضريبية تمنحها لهم الحكومة الإسرائيلية[168].

138 - وأدى التسعير التمييزي للمرافق العامة وتوزيعها في الجولان المحتل إلى دعم الأعمال التجارية غير الشرعية للمستوطنين الإسرائيليين، وفي المقابل إلى خنق الصناعات السورية، ولا سيما القطاع الزراعي[169]. وفي حين أن غالبية الأسر المعيشية السورية في الجولان لديها جذور في النشاط الزراعي، فإن عدداً قليلاً فقط من العمال يعملون في الزراعة في المقام الأول. وكان من الصعب على صغار المزارعين السوريين منافسة الزراعة في المستوطنات التي غالباً ما تكون زراعة صناعية، وبذلك يضطر العديد من المزارعين إلى اللجوء إلى مهن أخرى[170].

139 - وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن إسرائيل تواصل محاولاتها لفرض الجنسية الإسرائيلية على السوريين المقيمين في الجولان السوري المحتل.

---

(165) انظر A/HRC/43/69، الفقرة 20.

(166) Al-Haq, “Joint parallel report on Israel’s violations of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights on the occasion of the United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights’ review of the fourth periodic report of Israel”, 6 September 2019.

(167) المرجع نفسه.

(168) ILO, “The situation of workers of the occupied Arab territories” (document No. ILC.108/DG/APP, 2019), para. 147.

(169) Al-Haq, “Joint parallel report”, para 9.

(170) ILO, “The situation of workers of the occupied Arab territories”, para 146.

رابعا - خلاصة

140 - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل يؤثر تأثيراً ضاراً على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. والتأثير السلبي للاحتلال وللسياسات والممارسات الإسرائيلية متعدد الطبقات، وتؤثر تداعياته التراكمية على مستقبل السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال.

141 - وتزيد التحديات غير المسبوقة التي تطرحها أزمة كوفيد-19 من أوجه الضعف التي يتعرض لها الفلسطينيون، ولا سيما سكان غزة، وتعرّضهم للمزيد من المخاطر. واللاجئون والشباب الفلسطينيون، الذين كانت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية غير مستقرة أصلا، يعانون بشكل غير متناسب من الجائحة وما أعقبها. وينبغي التعجيل بوقف التدابير التي تقيّد الاختبار والعلاج في سياق الجائحة، وينبغي توفير مزيد من الموارد لمساعدة الفلسطينيين في مواجهة أزمة كوفيد-19.

142 - وتشير الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون بعيد المنال إذا لم تحدث تغيرات إيجابية جذرية في الظروف القائمة. فالقيود التي تفرضها إسرائيل، وتوسيع المستوطنات غير الشرعية وغير ذلك من الممارسات لا تمنع التنمية في الأراضي المحتلة فحسب، بل تسبب أيضا أزمات إنسانية تقتضي تحويل الجهود الوطنية والدولية من التنمية إلى الإغاثة الفورية.

143 - وتمثل أزمة التمويل التي تواجه الأونروا وانخفاض المعونة المقدمة من الجهات المانحة عاملاً آخر يتسبب في تفاقم الظروف الهشة أصلاً لمئات الآلاف من الفلسطينيين. ويكرر الأمين العام نداءه الموجه إلى المجتمع الدولي لضمان مواصلة الدعم الحيوي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وكفالة تمويل مناسب للأونروا. ومن المرجح أن يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية إلى زيادة تفاقم الصعوبات الاقتصادية ويمكن أن يؤدي إلى زيادة قسوة الظروف المعيشية للفلسطينيين.

144 - ويؤدي الإغلاق المفروض على غزة، وغير ذلك من التدابير التقييدية الإسرائيلية، وعمليات التصعيد المتكررة وانخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة إلى نشوء حالة شديدة الصعوبة في غزة تتطلب إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي. وهذا أمر مثير للجزع بوجه خاص في سياق جائحة كوفيد-19، حيث النظام الصحي في غزة على وشك الانهيار في ظل تطور الأزمة.

145 - وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يُعتبر بعض هذه الممارسات تمييزياً وقد يصل بعضها الآخر إلى درجة الترحيل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص المشمولين بالحماية، وهو ما يشكل خرقا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة ويُحظر بموجب القانون الدولي.

146 - ولا بد من الامتثال للقانون الدولي، مع الحرص على ألا يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون في ظل الاحتلال. وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها الثابت المتمثل في أن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل آمنة، وتكون القدس عاصمة لكلا الدولتين، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.